

قانون

رقم (13) لسنة 1990 م

في شأن اللجان الشعبية

مؤتمر الشعب العام

تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية في دور انعقادها العادي الثاني لعام 99 و -ر الموافق 89م والتي صاغها الملتي العام للمؤتمرات واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية « مؤتمر الشعب العام » ، في دور انعقاده العادي السادس عشر في الفترة من 5 الى 12 من شهر شعبان 1399 و -ر الموافق من 2 الى 9 من شهر الربيع 1990 م

وبعد الاطلاع على اعلان قيام سلطة الشعب .

وعلى القانون رقم (13) لسنة 81م بشأن اللجان الشعبية والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون الصادر في 21 رجب 1387 هـ الموافق 24 اكتوبر 1967م بشأن النظام المالي للدولة والقوانين المعدلة له .

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (55) لسنة 76م .

وعلى القانون رقم (15) لسنة 81م بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

صيغ القانون الاتي

الفصل الاول

احكام تمهيدية

المادة الاولى

اللجان الشعبية هي الاداة التنفيذية لما تصدره المؤتمرات الشعبية من قوانين وقرارات وكذلك اللوائح والقرارات التنفيذية الصادرة بمقتضاها .

المادة الثانية

تدار بلجان شعبية كافة القطاعات ووحدات التقسيم الادارى للجماهيرية

العظمى وكذلك المؤسسات والهيئات والمصالح العامة والاجهزة القائمة بذاتها والمنشآت والشركات العامة وما فى حكمها .

المادة الثالثة

تمارس اللجان الشعبية مهامها بصورة جماعية ، وتكون مسؤولة بالتضامن أمام المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية الاعلى عما تتخذه من قرارات أو اجراءات .

ولا يجوز لامنائها أو لاي من اعضائها اتخاذ أى قرار بصفة منفردة الا فيما تخولسه التشريعات النافذة .

المادة الرابعة

مدة عضوية اللجنة الشعبية خمس سنوات تبدأ من تاريخ اختيارها فاذا انتهت عضوية أمينها أو أحد اعضائها قبل هذه المدة لاي سبب كان ، يتم اختيار خلف له للمدة الباقية .

المادة الخامسة

لا يجوز الجمع بين عضوية اللجان الشعبية وعضوية امانات المؤتمرات الشعبية أو امانات النقابات أو الاتحادات أو الروابط المهنية على اختلاف مستوياتها ، كما لا يجوز للمصعد امينا للجنة شعبية أن يشغل ذات الوظيفة للجنة شعبية اخرى .

الفصل الثانى

تكوين اللجان الشعبية واختصاصاتها

المادة السادسة

تحدد اللجان الشعبية وفقا لما يلى :-

- 1 - اللجنة الشعبية العامة .
- 2 - اللجان الشعبية العامة النوعية وما فى حكمها .
- 3 - اللجان الشعبية بالبلديات .
- 4 - اللجان الشعبية للمؤسسات والهيئات والمصالح العامة والاجهزة القائمة بذاتها ، وكذلك المنشآت والشركات العامة وما فى حكمها .

المادة السابعة

- 1 - تحدد بقرار من مؤتمر الشعب العام القطاعات التي تدار بلجان شعبية عامة نوعية وكذلك القطاعات الاستراتيجية التي تدار بلجان شعبية .
- 2 - تحدد بقرار من أمانة مؤتمر الشعب العام طريقة تكوين هذه اللجان
- 3 - يكون اختيار الامناء والامناء المساعدين لها واقالتهم وقبول استقالاتهم بقرار من مؤتمر الشعب العام .
- 4 - تحدد بقرارات من اللجنة الشعبية العامة اختصاصات كل من تلك اللجان والقواعد والاجراءات المنظمة لها .

المادة الثامنة

- اللجنة الشعبية العامة هي اللجنة الشعبية الاعلى ، وتكون قراراتها وتعليماتها ومنشوراتها ملزمة لكافة اللجان الشعبية الادنى والجهات التابعة لها .
- وللجنة الشعبية العامة صلاحية الاشراف والمتابعة والضبط الادارى على هذه اللجان وتكون مسؤولة امامها .

المادة التاسعة

- تمارس اللجنة الشعبية العامة الاختصاصات والصلاحيات المقررة لها في التشريعات النافذة ، وعلى الاخص ما يلي :-
- 1 - تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية والتي تتم صياغتها في مؤتمر الشعب العام ومساءلة الجهات التابعة لها عن اى تقصير فى ذلك .
 - 2 - متابعة اعمال اللجان الشعبية الادنى ومراقبتها ومباشرة السيطرة الادارية عليها بصفة مستمرة .
 - 3 - انشاء المؤسسات والهيئات والمصالح والاجهزة والشركات والمشروعات العامة وتنظيم الغرف الاقتصادية والصناعية والملاحية .
 - 4 - عقد الاتفاقيات الدولية ، واعتماد محاضر اللجان المشتركة ومتابعة كافة مسائل التعاون العولى .
 - 5 - اقتراح مشروع الميزانية العامة وخطط التحول وفق قرارات المؤتمرات الشعبية .
 - 6 - اصدار القرارات المتعلقة بالاجراءات التنفيذية للميزانيات المقررة من المؤتمرات الشعبية .

- 7 - اصدار اللوائح والقرارات التنفيذية وفقا لاحكام القانون .
- 8 - اصدار القرارات الخاصة بنقل اللجان الشعبية او امنائها او اعضائها من مكان الى اخر .
- 9 - البت فى المشروعات والخدمات التى تخص اكثر من بلدية والنظر فى المسائل ذات الصبغة المشتركة بين القطاعات .
- 10 - اصدار القرارات المتعلقة بالتقسيم الادارى للجماهيرية العظمى .
- 11 - الغاء قرارات اللجان الشعبية الادنى متى كانت مخالفة للقوانين او القرارات النافذة .
- 12 - اقتراح مشروعات القوانين واية موضوعات اخرى ترى ضرورة عرضها على المؤتمرات الشعبية .
- 13 - الايفاد للدراسة والعمل بالخارج .
- 14 - اية اختصاصات اخرى تسند لها .

المادة العاشرة

تتولى اللجان الشعبية العامة النوعية وما فى حكمها مباشرة الاختصاصات التالية :-

- 1 - وضع الخطط والاجراءات التنفيذية لقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية على مستوى الجماهيرية العظمى واجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بنشاط القطاع .
- 2 - الاشراف والرقابة والمتابعة للمصالح والاجهزة والشركات والمنشآت التابعة لها .
- 3 - تنفيذ المشروعات والخدمات ذات الطبيعة الخاصة او التى لا تتوافر للبلديات الامكانيات اللازمة لتنفيذها .
- 4 - وضع المعايير الفنية ودراسة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقانونية للمشروعات المراد تنفيذها واعتماد الاسس المتعلقة بذلك قبل اتخاذ الاجراءات اللازمة للتنفيذ .
- 5 - مراجعة محاضر اجتماعات كافة اللجان الشعبية النوعية التابعة لها وابداء الرأى فى القرارات التى تصدرها واصدار التعليمات اليها بما يكفل مطابقة قراراتها للقوانين واللوائح والغاء المخالف منها للتشريعات النافذة .
- 6 - دراسة المقترحات المتعلقة بالرسوم المحلية وأسس تقريرها وكيفية جبايتها وابداء الرأى حولها بما يكفل توحيد المعاملة بين المواطنين .

المادة الحادية عشرة

مع عدم الاخلال بالاحكام المنصوص عليها فى المادة الثامنة من هذا القانون تمارس اللجنة الشعبية النوعية فى البلدية اختصاصاتها تحت اشراف اللجنة الشعبية العامة النوعية للقطاع وفى حدود القوانين واللوائح وما تصدره اليها من تعليمات وضوابط .
وللجنة الشعبية العامة النوعية للقطاع صلاحية الاشراف والمتابعة والضبط الادارى للجان الشعبية النوعية للقطاع فى البلديات وهى مسؤولة امامها .

المادة الثانية عشرة

تنظم بلاتحة تصدر عن اللجنة الشعبية العامة للجان الشعبية بالبلديات وتنظم بذات الاداة اللجان الشعبية للهيئات والمؤسسات والمصالح العامة والاجهزة القائمة بذاتها والمنشآت والشركات العامة وما فى حكمها .
ويجب ان تتضمن اللاتحة تحديد اختصاصات هذه اللجان وشئونها المالية والادارية وعلاقتها ببعضها .

المادة الثالثة عشرة

تكون لكل بلدية الشخصية الاعتبارية ، وتعتبر مع اللجان الشعبية التابعة لها وحدة ادارية واحدة لاغراض تطبيق احكام القوانين واللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاها ومسؤولة اداريا امام اللجنة الشعبية العامة مع عدم الاخلال بمسئولية اللجان الشعبية امام لجانها الاعلى .

المادة الرابعة عشرة

تكون لكل بلدية ميزانية عامة مستقلة ، وتبدأ السنة المالية لها ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها .
وتسرى على البلدية احكام قانون النظام المالى للدولة واللوائح الصادرة بمقتضاه .

المادة الخامسة عشرة

يتم التوزيع الداخلى للميزانيات الخاصة بالبلديات بقرارات من اللجان الشعبية للبلديات كل حسب اختصاصها .
ولا يجوز اجراء النقل فيما بين التقسيمات المكونة لميزانية البلدية - بعد اقرارها - الا بموافقة كتابية مسبقة من اللجنة الشعبية العامة النوعية للقطاع .

الفصل الثالث

احكام عامة

المادة السادسة عشرة

يختص أمين اللجنة الشعبية بما يلي :-

- 1 - ادارة اجتماعات اللجنة الشعبية واتخاذ ما يلزم من اجراءات لتنفيذ قراراتها .
- 2 - الاشراف على العمل بالقطاع او الجهة التي تديرها اللجنة الشعبية .
- 3 - اتخاذ الاجراءات اللازمة لضبط العمل والسيطرة الادارية على عمل اعضاء اللجنة وكافة العاملين بالقطاع او الجهة .
- 4 - توقيع العقود والقرارات التي تتخذها اللجنة .
- 5 - تولى شئون اللجنة في صلاتها بالغير وامام القضاء .
- 6 - توقيع العقوبات التأديبية على اعضاء اللجنة وغيرهم من العاملين وفقساحكام هذا القانون وغيره من التشريعات النافذة .
- 7 - المسائل الاخرى التي تقضى التشريعات باختصاصه بها .

المادة السابعة عشرة

يقولى الامين المساعد مع امانة أمين اللجنة الشعبية فى مباشرة مهامه ويقوم مقامه فى حالة غيابه او قيام مانع لديه ، وذلك كله على النحر الذى تحدده اللوائح المنظمة للجان الشعبية .

المادة الثامنة عشرة

يحظر على أمين و اعضاء اللجنة الشعبية ما يلى :-

- 1 - مخالفة تعليمات اللجان الشعبية الاعلى التي لا تتعارض مع القوانين واللوائح والقرارات النافذة .
- 2 - التغيب عن حضور جلسات مؤتمره الشعبى او لجنته الشعبية دون عسذر مقبول .
- 3 - استغلال عضوية اللجنة فى تحقيق المصالح الشخصية .
- 4 - ان يعمل باية صورة فى قضية ضد لجنته الشعبية او ان يشترى شيئا او حقا متنازعا عليه مع اللجنة او ان ينتفع به والا كان التصرف باطلا .
- 5 - حضور جلسات اللجنة الشعبية او لجانها المتخصصة اذا كان له فيها مصلحة شخصية بالذات او بالواسطة او لاحد اصوله او فروعه او اصهاره

- لغاية الدرجة الرابعة أو أن تكون له فيها مصلحة بصفته وصيها أو
قيما أو وكيلًا والا كانت قرارات تلك اللجنة باطلة .
6 - أية أعمال أخرى معطوبة على الموظف العمومي بمقتضى التشريعها
النافذة .

المادة التاسعة عشرة

- العقوبات التي يجوز توقيعها على أمناء و أعضاء اللجان الشعبية هي :-
1 - لفت النظر
2 - الإنذار .
3 - اللوم
4 - الخصم من الراتب .
5 - التكليف بعمل اضافي بدون مقابل .
6 - الوقف عن العمل مع
7 - الحرمان من الترقية .
الحرمان من الراتب .
8 - خفض الدرجة .
9 - الاسقاط .
10 - الحرمان من التصيين الشعبي .
ولا يجوز أن تزيد عقوبة الخصم من الراتب على ستين يوماً في السنة
وعلى خمسة عشر يوماً في كل مرة ، كما لا يجوز أن تزيد عقوبة الوقف عن
العمل على ستة اشهر في المرة الواحدة .

المادة العشرون

- أ) لامين اللجنة الشعبية العامة وأمناء اللجان الشعبية العامة النوعية وما
في حكمها توقيع العقوبات المنصوص عليها في البنود (1، 2، 3، 4 .
5) من المادة السابقة على أعضاء لجانهم وعلى أمناء و أعضاء
اللجان الشعبية الأدنى .
ب) كما يكون للجنة الشعبية الأعلى توقيع احدى العقوبات المنصوص
عليها في البنود (6 - 7 - 8) من المادة السابقة على اللجنة
الشعبية الأدنى أو أمينها أو أحد أعضائها وعلى الا يتم ذلك الا بناء
على تحقيق تجريه لجنة مكلفة .
ج) يكون توقيع عقوبة الاسقاط بقرار من المؤتمر الشعبي أو النقابة
أو الرابطة المختصة .
د) ويكون توقيع عقوبة الحرمان من التصيين الشعبي بناء على حكم
من محكمة الشعب .
وتعدد اللوائح القواعد والاجراءات الخاصة بتطبيق احكام هذه
المادة .

المادة الحادية والعشرون

يجوز للجنة الشعبية الاعلى اذا ثبت لها أن احدى اللجان الشعبية الادنى قد انحرفت عن رسالتها أو حادت عن المصلحة العامة أو دأبت على مخالفة القوانين أو اللوائح أو القرارات أو التعليمات الصادرة اليها من اللجان الشعبية الاعلى أن توقف تلك اللجنة عن العمل على أن تكلف من يقوم بتسيير أعمالها بصفة مؤقتة .
وعليها في هذه الحالة أن تخطر المؤتمر لاختيار بديل عنها في أول دور انعقاد له تال للوقف .

المادة الثانية والعشرون

للجان الشعبية العامة النوعية وما في حكمها واللجان الشعبية للبلديات توقيع العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة التاسعة عشرة على أي من أمناء وأعضاء اللجان الشعبية للهيئات والمؤسسات والمصالح والأجهزة القائمة بذاتها والمنشآت والشركات العامة التابعة لها - بحسب الأحوال - وذلك بذات الشروط والأوضاع المقررة في هذا القانون واللوائح الصادرة بمقتضاه .

المادة الثالثة والعشرون

لا يجوز التحقيق مع المصعدين من مؤتمر الشعب العام أو مساءلتهم أو محاكمتهم عن المخالفات المتعلقة بواجباتهم الوظيفية الا بعد الحصول على اذن بذلك من أمانة مؤتمر الشعب العام .

المادة الرابعة والعشرون

تنتهي عضوية المصعد للجنة الشعبية بأحد الأسباب التالية : -

- 1 - فقد الثقة والاعتبار
- 2 - العزل بقرار تأديبي
- 3 - صدور حكم قضائي نهائي بالادانة
في جنابة أو جنحة مخلة بالشرف .
- 4 - الاستقالة
- 5 - عدم اللياقة الصحية
- 6 - انتهاء مدة العضوية
- 7 - الوفاة

وفي حالة انتهاء العضوية لأحد الأسباب المذكورة عدا انتهاء مدة العضوية - تكلف اللجنة الشعبية الاعلى مباشرة من يحل محله مؤقتا على ان يخطر المؤتمر المختص بذلك لاختيار خلف له في أول دور انعقاد له .

المادة الخامسة والعشرون

تسرى على ابناء واعضاء اللجان الشعبية احكام قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (55) لسنة 76 م والقانون رقم (15) لسنة 81 م بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والقرارات الصادرة بمقتضاها وذلك فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون .

المادة السادسة والعشرون

على كل من يصعد امينا او عضوا في لجنة شعبية ان يقسم امام امانة المؤتمر المختص قبل مباشرته لاعمال وظيفته اليمين الاتية :-
(اقسم بالله العظيم ان اعمل بالصدق والعدل والشرف وان ازرع مصالح الشعب وسلامة الوطن وان اكون امينا في تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الاساسية مجسدا لسلطة الشعب ووفيا لثورة الفاتح العظيم وان اسهر على تطبيق اطروحاتها بنزاهة واخلاص) .

المادة السابعة والعشرون

يستمر العمل باللوائح والقرارات النافذة بالقدر الذي لا يتعارض مع احكام هذا القانون وذلك الى ان يصدر مايلغيها او يعدلها .

المادة الثامنة والعشرون

يلغى القانون رقم (13) لسنة 81م بشأن اللجان الشعبية والقوانين المعدلة له ، كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القانون .

المادة التاسعة والعشرون

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وفي وسائل الاعلام المختلفة ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مؤتمر الشعب العام

صدر في 7 جماد الاخر 1400 و
الموافق 24 الكانون 1990 م